اثـــــــر الناتج المحلي الاجمالي على الموجودات المصرفية الحكومية في الاقتصاد العـــــراقي للمدة (2005-2020)

The impact of gross domestic product on banking assets in Iraq for the period (2005-2020)

أ.م.د. مهند خميس عبد
Muhannad -khamis@uofallujah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

م. محمد صالح جسام
economistman55@uoanbar.ed,iq
كلية الاداب/ جامعة الانبار

الباحث/ فراس خميس عبد
firaskmieas77@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

تاريخ استلام البحث 2022/ 8/27 تاريخ قبول النشر 2022/10/30 تاريخ النشر 2022/12/29

المستخلص

يكمن هدف البحث حول قياس وتحليل العلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين اثر الزيادة في ألناتج ألمحلي الإجمالي على الموجودات ألمصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) باستخدام المنهجية الحديثة للتكامل المشترك وفق نموذج (ARDL)، واظهرت نتائج العلاقة ان الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي كان لها اثر كبير في زيادة الموجودات المصرفية في العراق خلال مدة الدراسة مع وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من ألناتج ألمحلي الإجمالي الى ألموجودات المصرفية في العراق خلال المدة (2005-2020) ، وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات كان اهمها وجود تأثير طردي قوي بين حجم ألناتج المحلي الإجمالي والموجودات المصرفية اي ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي ادت الى ارتفاع حجم الموجودات المصرفية في العراق خلال مدة الدراسة في العراق (2005-2020)، لذلك يوصي البحث ضرورة الاستفادة من ارتفاع حجم الموجودات المصرفية في منح القروض وتشغيل المشاريع التي من شأنه الدفع بالدورة الاقتصادية في داخل البلد و التي تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنوع مساهمة القطاعات الاقتصادية في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي بدلا" من الاعتماد على الاعتماد على مورد واحد وهو النفط الخام .

الكلمات المفتاحية: *الناتج المحلي الاجمالي ، الموجودات المصرفية الحكومية ، العراق.*

Abstract

The aim of the research is to measure and analyze the short and long-term relationship between the effect of the increase in GDP on banking assets in the Iraqi economy for the period (2005-2020) using the modern methodology of joint integration according to the (ARDL) model, and the results of the relationship showed that the increase in GDP was It has a significant impact on the increase in banking assets in Iraq during the study period, with a long-term equilibrium relationship moving from the gross domestic product to the banking assets in Iraq during the period (2005-2020). The research concluded a number of conclusions, the most important of which was the existence of a strong direct effect between the size of the gross domestic product and the banking assets, meaning that the increase in the gross domestic product led to an increase in the volume of banking assets in Iraq during the study period in Iraq (2005-2020), so the research recommends the need to take advantage of The increase in the volume of banking assets in granting loans and operating projects that would advance the economic cycle within the country and that works to increase the gross domestic product and diversify the contribution of economic

sectors in increasing the size of the gross domestic product instead of relying on relying on one resource, which is crude oil.
***Keywords**: gross domestic product, government banking assets, Iraq.*

المقدمة:

تتسم الموجودات بأهمية كبيرة؛ وذلك لدورها الفعال في نشاط المصارف من خلال التوسع في منح القروض التي من شأنها تعمل على تفعيل الدورة الاقتصادية اذ تهدف جميع الدول الى وزيادة ألناتج ألمحلي الإجمالي من خلال الخطط المحددة ألتي من شأنها تهدف الى زيادة الموجودات المصرفية وبالتالي فان اثر ذلك يكون ايجابي على اجمالي ألناتج ألمحلي الإجمالي ، ومعدلات النمو الاقتصادي في البلد ، لذا يتطلب الامر تحسين وضع واداء السياسات الاقتصادية الكلية لتتمكن من استغلال ألموجودات المالية والموارد المتاحة لديها من ودائع الجمهور وتحويلها الى فعل اقتصادي عن طريق استثمارها في القطاعات المختلفة ، مع التأكيد على ان الامر يحتاج الى ايجاد حلول لمشاكل عديدة تعترض طريقة عملها وتطويرها لتوسيع امكانيتها وزيادة خبرتها وتطوير كوادرها ودفعها لاستخدام مبتكرات جديدة من خلال التقنية المصرفية الحديثة كشبكة الاتصالات ونظم المعلومات، وتقلل من نقاط الضعف في هيكل النظام المصرفي، لتصبح قادرة على المنافسة مع ألمؤسسات ألمصرفية.

مشكلة البحث :

ان مشكلة البحث تدور حول المسار الذي اتخذه حجم ألناتج ألمحلي الإجمالي على ألموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2020) ويمكن تلخيص مشكلة البحث: ((حجم التأثير التي تمارسه التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على ألموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي))

هداف البحث:

يهدف البحث الى قياس اثر الزيادة في ألناتج ألمحلي الإجمالي على الموجودات المصرفية في العراق باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لزيادة ألناتج المحلي الإجمالي تأثير ايجابي على الموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2020).

منهج ألبحث :

لقد سار البحث من خلال مسلكين الاول المنهج ألاستقرائي لدراسة الناتج ألمحلي الإجمالي والموجودات المصرفية اما المسلك الثاني فهو المنهج التحليلي الكمي لقياس العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي و الموجودات المصرفية.

حدود البحث:

الحدود ألمكانية : دراسة الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: المدة (2005–2002) بيانات ربع سنوية لمؤشرات حجم الناتج المحلي الاجمالي و الموجودات المصرفية.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى أربعة محاور تناول المحور الأول الاطار النظري للناتج المحلي الاجمالي والموجودات المصرفية ، فيما تناول المحور الثاني تحليل الناتج المحلي الاجمالي والموجودات المصرفية في العراق للمدة

(2005_2020) ، اما المحور الثالث فقد تناول نتائج العلاقة القياسية بين الناتج المحلي الاجمالي والموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث ، أما المحور الرابع فقد اختص بالاستنتاجات والتوصيات .

الدراسات السابقة:

1- **دراسة (سلمان ، محمد جيجان : 2009)** ، بعنوان **(إدارة السيولة المصرفية باستخدام المقاييس الاحصائية))**، هدفت الدراسة ، الى وضع المقاييس الاحصائية لإدارة السيولة المصرفية بهدف الاسترشاد منها ببقية الفقرات الخاصة بالميزانية العمومية للمصرف من اجل تحقيق أهداف استراتيجية لجميع مصادر واستخدامات الاموال في المصرف، وخلصت الدراسة الى ان لم تكن هناك سياسة واضحة لتوزيع تواريخ استحقاق الاحتياطيات الثانوية والودائع قصيرة الآجل والقروض والسلف والاستثمارات للمصارف ولم يعتمد المصرف على قاعدة معلومات تساعده في تحديد مواقف السيولة لديه.

2- **دراسة (الرفيعي ، أفتخار محمد مناهي: 2007)** بعنوان **((السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع الإشارة إلى العراق))** وكان هدف الدراسة ، هو مامدى فاعلية السياسة النقدية في تحديد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في السيطرة على السيولة في الاقتصاد العراقي ، وخلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان ابرزها ان مفهوم السيولة بشكل عام هو انعكاس للقدرة المالية لاقتصاد الدولة ككل والمتولدة من أنواع مختلفة من الموجودات السائلة التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل في اي وقت .

المحور الاول: الاطار النظري للناتج ألمحلي الإجمالي والموجودات ألمصرفية

1-1: الناتج ألمحلي الإجمالي:

ألناتج ألمحلي الإجمالي هو المقياس ألنقدي للقيمة ألسوقية لكل السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية محددة. لاسيما ان الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) للفرد لا يعكس الاختلافات في تكاليف المعيشة ومستويات التضخم في البلدان، ومن ثم فإن استعمال الناتج الإجمالي المحلي للفرد وفق تعادل القوة الشرائية قد يكون أنفع عند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان، أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فهو أنفع عند مقارنة الاقتصادات الوطنية في السوق الدولية. يمكن تقسيم الناتج الإجمالي المحلي إلى إسهامات كل صناعة أو قطاع في الاقتصاد. تسمى نسبة الناتج الإجمالي المحلي إلى إجمالي عدد السكان في المنطقة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (أو الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد)، وهو نفسه متوسط مستوى المعيشة ، **(الحسناوي ،2007 :188)**

يحافظ عدد من المنظمات الاقتصادية الوطنية والعالمية على تعريفات الناتج الاجمالي المحلي. تعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ألناتج المحلي الإجمالي بأنه «مقياس إجمالي للإنتاج يساوي مجموع كل القيم الإجمالية التي أضافها كل السكان والمؤسسات المشاركون في الإنتاج والخدمات صرّح صندوق النقد الدولي بأن ألناتج المحلي الإجمالي يقيس القيمة النقدية لكل سلع الاستهلاك والخدمات –التي يشتريها المستهلك– المنتَجة في بلد ما في فترة ما من الزمن (عام أو ربع عام مثلًا).

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي عادةً كمقياس للمقارنات الدولية، ومعيارًا واسعًا للتقدم الاقتصادي. ويعتبر عادةً (أقوى محدد اقتصادي على التنمية والتقدم في بلد ما)

ويمثل الناتج المحلي تدفقا (Flow) يعبر عن ما أنتج من سلع وخدمات خلال مدة زمنية معينة وزيادة حجم الدخل المحلي من سنة الى أخرى، أي انه يعني زيادة ما ينتج في الاقتصاد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة

فرص العمل للأفراد في المجتمع مما يزيد من دخولهم وبالتالي يزيد استهلاكهم ويتطور الاستثمار مما يعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى وهكذا. والعكس صحيح، فعندما يعجز اقتصاد ما عن زيادة ما ينتج من سلع وخدمات من سنة الى أخرى فهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل وانخفاض الدخول وحدوث ركود في البلد ، ويعرف على انه المقياس النقدي للقيم السوقية لكل من السلع والخدمات التي تنتج خلال مدة زمنية محددة لكن الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) للفرد لا يعكس الاختلافات في تكاليف المعيشة ومستويات التضخم على مستوى العالم وخاصة البلدان النامية منها، وأن استعمال الناتج الإجمالي المحلي للفرد على تعادل القوة الشرائية قد يكون أنفع عند مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان، أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فهو أنفع عند مقارنة الاقتصادات الوطنية في السوق الدولية. **(سا مولسون ونوردهاوس،2006 : 451)**

وعليه يمكن تقسيم الناتج الإجمالي المحلي إلى إسهامات كل من الصناعة أو جميع القطاعات في الاقتصاد اذ تسمى نسبة الناتج الإجمالي المحلي إلى إجمالي عدد السكان في المنطقة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (أو الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد)، وهو نفسه متوسط مستوى المعيشة.

من ناحية اخرى فأن الناتج المحلي الإجمالي يستخدم بشكل واسع من قبل الاقتصاديين لقياس التباطؤ الاقتصادي والتعافي بعده والقدرة النقدية للاقتصاد لمعالجة العوامل الخارجية. لم يقصد به أن يقيس العوامل الخارجية. وهو يقوم كمقياس متري لمستوى المعيشة الاسمي وهو ليس معدل يحسب تكلفة المعيشة في المنطقة. الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس محايد يوضح بتجرد قدرة الاقتصاد العامة على الدفع للعوامل الخارجية مثل الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والتي تشمل ، **(ابدجمان، 2009 :212)**

1- توزيع الثروة : الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب الفرق في الدخل بين المجموعات الديموغرافية المختلفة.
2- المعاملات خارج السوق : ألناتج ألمحلي الإجمالي يستبعد الأنشطة والتي لا تتم خلال السوق، مثل الإنتاج المنزلي والخدمات التطوعية. كنتيجة للناتج ألمحلي الإجمالي مقلل لقيم السلع والخدمات مثل الأعمال الغير مدفوعة على البرامج المجانية والمفتوحة المصدر (مثل لينكس) لا يتم احتسابها في الناتج المحلي.
3- ألاقتصاد ألسفلي : ان ألناتج المحلي الاجمالي المعتمد يقدر عدم احتساب الاقتصاد السفلي والسوق السوداء، في أي عمليات تضيف للإنتاج، مثل التجارة غير النظامية وأنشطة تجنب الضرائب، غير مسجلة، متسببة في تقليل قيمة ألناتج المحلي الاجمالي.
4- قيم الأصول : أي انه لا يأخذ في ألحسبان قيمة الأصول في الاقتصاد. وهذا يشابه تجاهل ميزانية شركة كاملة والحكم عليها عن طريق قائمة الدخل فقط
5- الاقتصاد غير المالي : الناتج المحلي الإجمالي يهمل الاقتصاد الذي لا يلعب المال دورا فيه، مؤثراً بالتالي على الدقة في حساب الناتج النهائي. كما هو الحال في الدول التي يحدث فيها عمليات تجارية مهمة بشكل غير رسمي، أجزاء من الاقتصاد المحلي صعبة التسجيل. المقايضة يمكن أن تكون بارزة أكثر من استخدام المال، وحتى في الخدمات (لقد ساعدتك في بناء منزلك قبل عشرة سنوات، ساعدني الآن)
6- إنتاج الكفاف : الناتج المحلي الإجمالي أيضا يهمل إنتاج الكفاف وهو محاولة مجموعة ما إنتاج منتجات في فترة معينة بحيث لا تزيد ما يجب أن يستهلكوه في تلك الفترة لكي يبقوا على قيد الحياة.

2-1 : مفهوم الموجودات المصرفية:

موجودات البنك (Bank Assets): تُسمى أيضاً "أصول البنك"، ويُقصد بها كل ما يمتلكه البنك ويمكن تحويله إلى سيولة وقت الحاجة، ويشمل ذلك مختلف الأصول المادية مثل البنايات، والقروض، والاحتياطات، وإيداعات البنك لدى الغير (لدى البنوك الأخرى)، والأوراق المالية الاستثمارية؛ فضلاً على الأموال النقدية الموجودة في خزينة البنك، وهو الجانب الايمن للميزانية، والجانب الثاني من الميزانية هو هيكل المطلوبات وحق الملكية (صافي الثروة) فما هي العناصر التي يضمها هيكل الموجودات (**الشماع ، 1990: 78**)

1-2-1:هيكل الموجودات:

تختلف موجودات المؤسسة المالية في طبيعتها عن موجودات مؤسسات الاعمال الاخرى من شركات صناعية وتجارية وغيرها، ويقع الاختلاف في نوعية الموجود الذي تعمل من خلاله المؤسسة المالية، فهي تتعامل في موجودات مالية ومنها النقد والاوراق المالية والتجارية والاستثمارات على مستوى الاجل القصير وغيرها كثير، ومعظمها لها القدرة العالية للتحول إلى نقد بسرعة، فيما يقل المخزون بشكل كبير في المؤسسة المالية، فهو لا يعدو ان يكون شيئاً من القرطاسية والادوات الاحتياطية ونسبته ضئيلة قياساً بحجم الموجودات، بعكس ذلك في مؤسسات الاعمال الاخرى حيث يشكل المخزون نسبة عالية من مجموع الموجودات مثل الشركات الصناعية والتجارية .

وعليه يمكن تقسيم الموجودات في المؤسسة المالية إلى التي:(**الزبيدي، 2004 :22**)

اولاً: الموجودات السائلة (Liquid Assets):

1.الاحتياطات الاولية (Primary Reserves):

والتي يقصد بها الموجودات النقدية التي تكون بحوزة المؤسسة المالية ، وغالباً لا تدر عائداً يذكر إنما اهميتها تكمن في توفرها بهدف توفير حاجات المؤسسة المالية من النقد والتي عادة ما تكون مستمرة ما دامت المؤسسة المالية فاتحة لأبوابها وتقدم خدماتها، ولهذا توصف مثل هذه الاحتياطات بأنها الخط الدفاعي الاول لحماية المؤسسة المالية، وعادة ما تتكون من عدة عناصر هي كما يلي: (**وليد ، 2016: 19**)

أ. النقد في الصندوق والذي يكون بحوزة المؤسسة المالية بهدف مواجهة طلبات السحب والدفع والسداد وغيرها من الحاجات.

ب. النقد الذي تحتفظ به المؤسسة المالية عند المؤسسات المالية الاخرى بشكل ودائع سواء كانت تلك المؤسسة المالية محلية أو ربما دولية.

ت. الاحتياطي القانوني النقدي الذي يحدد بموجب القانون، وبموجب تعليمات المصرف المركزي ويتمثل بنسبة من الودائع التي يقرها القانون، وعادة ما يكون الاحتياطي القانوني متبايناً بنسب فرضه حسب الوديعة، وطبيعة عمل المؤسسة المالية ونوع العملة فيما إذا كانت محلية ام اجنبية.

ث. الشيكات برسم التحصيل، ويقصد بها الشيكات القابلة بها المؤسسة المالية لغرض تحصيل مبالغها وهي شيكات مسحوبة على مصارف أو مؤسسات مالية اخرى.

2.الاحتياطات الثانوية (Secondary Reserves):

ويقصد بها الجزء الثاني من الموجودات السائلة التي تعد الجزء الاهم بوصفها الموجودات التي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة، بعبارة ثانية انها الموجودات الاقرب للنقد وهي التي تكسب المؤسسة المالية من ورائها عائداً منخفضاً وبسيطاً ، ولكنها تكون أقرب للسيولة منها للربحية، وتتميز بانها خالية من الاخطار الائتمان وعدم السداد

وغيرها، وتتميز الاحتياطات الثانوية بانها ذات قدرة بيعيه عالية وان أجالها قصيرة، بعبارة ثانية انها استثمارات ذات اجال قصيرة، ومنها: حوالات الخزينة والسندات قصيرة الاجل والودائع التي تودعها المؤسسة المالية لدى غيرها من المؤسسات الاجنبية والمحلية . **(عمر،2014: 14)**

ثانياً: الموجودات المالية (Financial Assets):

ان المهمة الاساسية للمؤسسة المالية تكمن في كونها وسيطاً مالياً مهمته تقديم القروض، وضمن تركيبة متوازنة للموجودات والتي تهدف المؤسسة المالية من خلالها توظيف جزء من موجوداتها في قروض للغير على ان تتوفر في المقترضين صفات تشترطها المؤسسة المالية، اذ لا يمكن للمؤسسة المالية ان تضع اموالها بأيد غير أمينة وتعاني في النهاية من عدم سدادهم لتلك القروض التي اقترضوها، وتقوم المؤسسة المالية بتحليل ائتماني للتعرف على من تريد ان تقرضه وفي النهاية تعد القروض مصدراً مهماً لأرباح المؤسسة المالية، وغالباً ما تنوع المؤسسة المالية في قروضها على اساس الاجل والقطاع الذي تقرض له وعلى اساس الحجم وغير ذلك.

✓ **تصنيف القروض(السويدي ، 2002: 44)**

- القروض قصيرة الاجل : هي القروض التي اجالها اقل من سنة من سنة وغالباً ما تسهم مثل تلك القروض في تمويل رؤوس الاموال العاملة في الشركات المالية ، وتتمثل بتمويل الموجودات المتداولة.
- القروض متوسطة الاجل ويتراوح أجلها بين سنة وثلاث سنوات ومنها ما يستخدم في تمويل الاستثمارات متوسطة الاجل في مؤسسات الاعمال وغالباً ما تكون صناعية.

ثالثاً: الموجودات الثابتة (Fixed Assets):

وتضم الموجودات الثابتة كلاً من المباني والاراضي والاثاث والمعدات الميكانيكية والتكنولوجية وموجودات اخرى متنوعة، وتعد الموجودات الثابتة مهمة جداً كونها تشكل الهيكل الذي تمارس المؤسسة المالية فيه اعمالها وتسهل عملياتها ، وتسهم الموجودات الثابتة ودرجة تطورها مساهمة كبيرة في تطور المؤسسات المالية وعملها من خلال استخدامها للتكنولوجية المتطورة الحاسوبية والمعلوماتية **(سعيد، 2009 : 65).**

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن كذلك ان يعرف الأصل الثابت غير المتداول بأنه أصل لا يباع بشكل مباشر إلى المستهلكين / المستخدمين النهائيين لشركة ما. ومن أمثلة ذلك، يمكن أن تكون الأصول المتداولة لشركة خبز هي المخزون الخاص بها (في هذه الحالة، الدقيق، والخميرة، وما إلى ذلك)، وقيمة المبيعات المستحقة للشركة عن طريق المبيعات ، ورؤوس الاموال الموجودة في البنوك ، وما إلى ذلك.

أما الأصول غير المتداولة الخاصة بها فيمكن أن تكون الفرن المستخدم في إعداد الخبز والادوات المستخدمة بهدف نقل البضائع والتي يتم تسليمها، وآلات تسجيل النقد المستخدمة للتعامل مع المدفوعات النقدية وما إلى ذلك. ولا يتم بيع كل أصل من الأصول غير المتداولة المذكورة أعلاه بشكل مباشر إلى المستهلكين.

وهذه الأشياء هي عناصر لها قيمتها اذ قامت المنظمة بشرائها وبالتالي تستخدمها لمدة زمنية طويلة، وفي الغالب انها تشمل الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والمركبات والأثاث والمستلزمات المكتبية والحاسوب والتركيبات والتجهيزات والمصانع والآلات. وغالبًا ما يتم التعامل مع هذه العناصر معاملة تمييزية من الناحية الضريبية (بدل الإهلاك) مقارنة بالأصول على المدى القريب.

ومن الجدير بالذكر أن نعلم أن تكلفة الأصل الثابت هي سعر الشراء الخاص به، بما في ذلك رسوم الاستيراد وغيرها من الخصومات والحسومات التجارية القابلة للتطبيق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكلفة التي تعزى إلى جلب

وتركيب الأصل في موقعه المطلوب والتقدير المبدئي لإزالة وتفكيك الأصل في حالة عدم الحاجة إليها في النهاية في الموقع تعتبر من تكاليف الاصل، والهدف الرئيسي للكيان التجاري هو تحقيق الأرباح وزيادة الثروة لدى ملاك هذا الكيان. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن تمارس الإدارة الرعاية والاهتمام الواجبين بما يتعلق بتطبيق المفهوم المحاسبي الأساسي الذي يشمل مفهوم المطابقة: ومفهوم المطابقة بكل بساطة يتعلق بمطابقة نفقات الفترة مقابل العائدات لنفس تلك المدة ، وغالبًا ما يكون استخدام الأصول من أجل تحقيق الدخل لأكثر من عام، أي على مدار المدى الطويل، **(وليد ، 2016: 22)**.

المحور الثاني: تحليل واقع ألناتج ألمحلي الإجمالي والموجودات المصرفيه في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

2-1: تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

يتبين من الجدول (1) ان قيمة ألناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة (2005) بلغت (13719015) مليون دينار والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط الخام في العالم لنفس العام ، حيث ارتفع بمعدل نمو مركب (1,3%) للمدة من 2005- 2014، بالإضافة الى التطور الكبير في الاداء الحاصل في الانشطة الاقتصادية المتعددة، فقد استحوذ قطاع البنوك والتامين على اهتمام متزايد في اطار تأهيل الجهاز المصرفي ،ورفع مستوى كفاءته بما يخدم مستوى أنشطة الاقتصاد الوطني المختلفة، وبشكل يتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي ، في عام (2015) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ (187193242) بعد ذلك اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع مع استقرار الوضع الأمني وارتفاع ثقة الجهور بالنظام المالي والاقتصادي العراقي .

الجدول (1)

تطور الناتج ألمحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005- 2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل التغير السنوي %
2005	13719015	-	2013	267175321	5.093836
2006	175391215	1178.453	2014	262138440	(1.88523)
2007	156100579	(10.9986)	2015	187193242	(28.5899)
2008	195305434	25.11512	2016	189168244	1.055061
2009	149820747	(23.289)	2017	212527047	12.34816
2010	181482572	21.13314	2018	256847062	20.85382
2011	230463529	26.98934	2019	265918535	3.531858
2012	254225491	10.31051	2020	187169798	(29.6139)

المصدر:

- - النشرات الاحصائية البنك المركزي العراقي للمدة(2005-2020)
- - وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، جداول الموازنة العامة ، للمدة(2005-2020)

- معدلات التغير السنوي من عمل الباحثين ، القيم بين قوسين سالبة .

ويمكن توضيح مسار الناتج المحلي الاجمالي ومعدل تغيره في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بالاستعانة بالشكل البياني(1) الاتي:

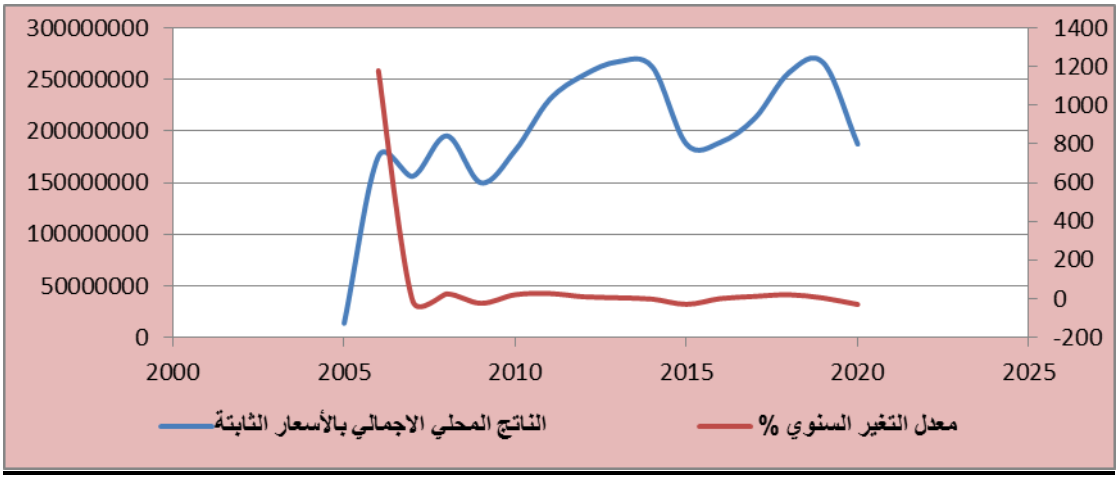

الشكل (1) : تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل تغيرها في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يستدل من الشكل البياني (1) ان الناتج المحلي الاجمالي شهد زيادات متزايدة طيلة مدة البحث وهذا بحقيقة الامر يعود الى الزيادات التي شهدتها الايرادات النفطية والتي تزامنت مع مدة الدراسة .

2-2: الموجودات المصرفية

يلاحظ من الجدول (2) ارتفاع نسبة الموجودات مع بداية (2005) ويرجع السبب الى التحرير المالي واستقلالية البنك المركزي انخفضت في عام (2006) اذ يرجع السبب الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اكبر من زيادة الموجودات بسبب زيادة مبيعات النفط مما ادى الى انخفاض الاداء المصرفي خلال هذه المدة وبذلك فان اثار الزيادة في قيمة الموجودات اثرت وبشكل سلبي على الاداء المصرفي في ذلك العام ، اما في عام (2020) فقد بلغت الموجودات المصرفية حوالي (203687987) مليون دينار وهذا يعود الى الاثار الايجابية التي انعكست على الاقتصاد العراقي نتيجة الى لارتفاع الاداء المصرفي وتوجه الافراد الى المصارف بهدف الادخار الاموال التي بحوزتهم ليحصلون على عوائد مالية بهدف الاستثمار مع تطور الحياة والارتفاع في الطلب الكلي للمجتمع او بهدف الاستهلاك في المستقبل.

الجدول (2)

تطور الموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005- 2020) مليون دينار

السنوات	الموجودات المصرفية	معدل التغير السنوي %	السنوات	الموجودات المصرفية	معدل التغير السنوي %
2005	27,696,555	-	2013	144,538,398	11.69491
2006	18,659,022	(32.6305)	2014	143,371,167	(0.80756)
2007	52,711,548	182.499	2015	131,876,159	(8.01766)
2008	77,533,597	47.09034	2016	132,890,283	(0.768997)
2009	74,801,134	(3.52423)	2017	144,811,733	8.970897
2010	89,830,504	20.09244	2018	160,955,235	11.14792
2011	107,294,208	19.44073	2019	171,705,063	6.678769
2012	129,404,637	20.60729	2020	203,687,987	18.62666

المصدر:

- – النشرات الاحصائية البنك المركزي العراقي للمدة(2005–2020)
- – وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، جداول الموازنة العامة، للمدة(2005–2020)
- – معدلات التغير السنوي من عمل الباحثين ، القيم بين قوسين سالبة .

ويمكن توضيح مسار الموجودات المصرفية ومعدلات تغيرها في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بالاستعانة بالشكل البياني(2) الاتي:

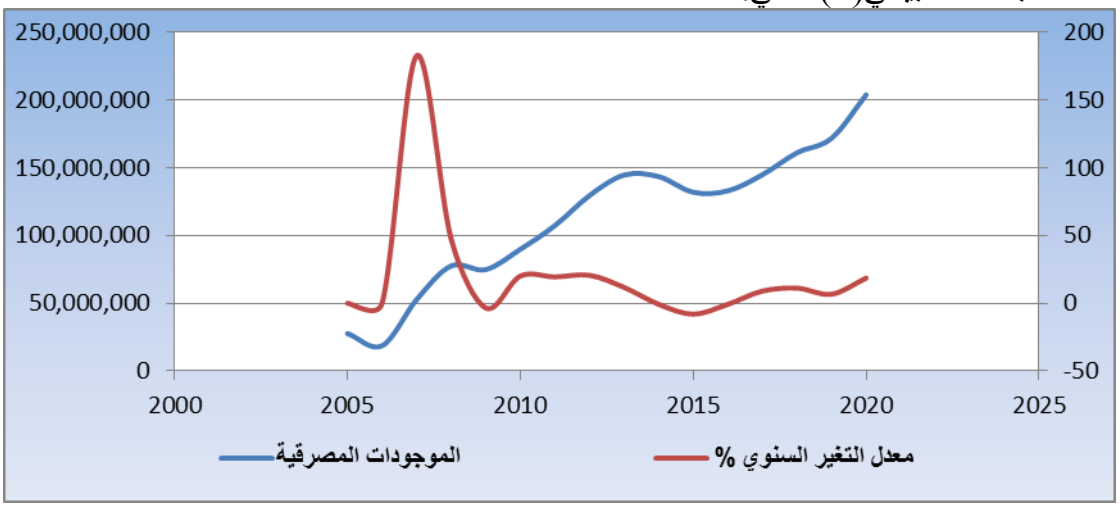

الشكل (2) : تطور الموجودات المصرفية ومعدل تغيرها في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2020)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

يستدل من الشكل البياني (2) ان الموجودات المصرفية ومعدلات تغيرها شهدت تذبذباً وبصورة مستمرة خلال مدة البحث وهذا يعود الى الازمات المتتالية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث غلى المستوى الامني والاقتصادي والصحي التي انعكست بصورة سلبية على مجمل المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي .

المحور الثالث: نتائج تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005_2020)

2-1: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

بهدف اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، تم تحديد المتغير المستقل الناتج المحلي الإجمالي والمتغير التابع الموجودات المصرفية من خلال الجدول الاتي:

الجدول (3) متغيرات الدراسة قيد البحث

الرمز	الدلالة	التوصيف
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	مستقل
IN	الموجودات المصرفية	تابع

المصدر: من عمل الباحثين

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الاتية

$$Yi = a + b1X1 + ui.....(1)$$

اذ يرمز الى الناتج المحلي الاجمالي ب(X1) ، اما Y فهي ترمز الى الموجودات المصرفية وتمتد مدة الدارسة(2004-2020) ، وهي مدة قليلة لا تكفي لا جراء طرق القياسي الحديثة ، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية ، اذ يوفر برنامج (Eviews) الاصدار العاشر القدرة على تحويل المعلومات والبيانات من سنوية الى ربع سنوية واستخدام الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الاحصائية.

2-1-2: نتائج اختبار الاستقراريه لمتغيرات الدراسة .

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)			
		LOG_IN	LOG_GDP
With Constant	t-Statistic	-1.4235	-12.8735
	Prob.	0.5650	0.0000
		n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4963	-11.0484
	Prob.	0.8201	0.0000
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7499	0.9087
	Prob.	0.0761	0.9009
		*	n0
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

الشكل البياتي (3) للمتغيرات الدراسة بالفرق الاصلي

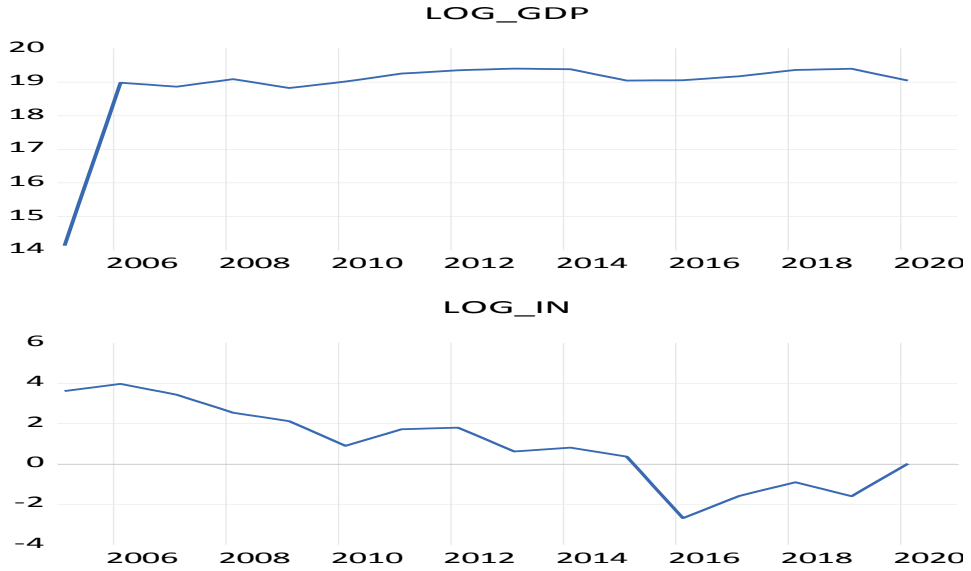

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يلاحظ من نتائج الجدول (4) و الشكل(3) ان المتغير التابع مستقر في المستوى الاصلي والمستقل غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات وحسب اختبار(pp) ، وبما انه جميع المتغيرات غير مستقرة ، فتم اخذ الفرق الاول كما هو مبين من خلال الجدول (5) الاتي :

الجدول (5) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)			
		d(LOG_IN)	d(LOG_GDP)
With Constant	t-Statistic	-3.1557	-8.4786
	Prob.	0.0278	0.0000
		**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2731	-6.5538
	Prob.	0.0808	0.0000
		*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1178	-9.3076
	Prob.	0.0023	0.0000
		***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

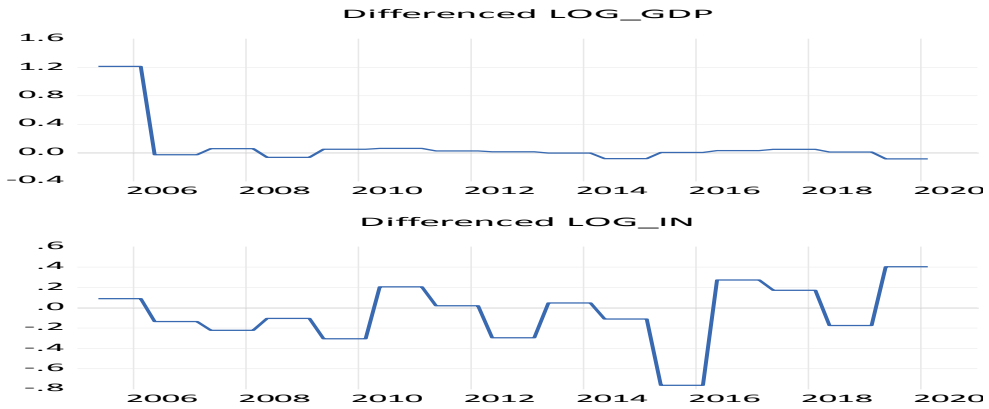

الشكل البياتي (4) للمتغيرات الدراسة بالفرق الاول

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يستدل من الجدول (5) و الشكل (4)ان جميع المتغيرات اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبارpp ، وعلى هذا الاساس يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة ARDL بسبب ان المتغيرات استقرت عند الفرق الاول الى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

2-2: تقدير العلاقة بين الموجودات المصرفية والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد للمدة (2005_2020)

2-2-1:التقدير الاولي لنموذج ARDL

يظهر الجدول (6) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL بين الناتج المحلي الاجمالي والموجودات المصرفية في العراق.

الجدول (6) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL بين الناتج المحلي الاجمالي و الموجودات المصرفية

Dependent Variable: LOG_AS				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_AS(-1)	1.504891	0.088728	16.96076	0.0000
LOG_AS(-2)	-0.566264	0.083154	-6.80982	0.0000
LOG_GDP	0.065325	0.018997	3.438625	0.0011
C	-0.100550	0.263824	-0.38112	0.7046
R-squared	0.994517	Mean dependent var		18.44389
Adjusted R-squared	0.994218	S.D. dependent var		0.572034
S.E. of regression	0.043497	Akaike info criterion		-3.36685
Sum squared resid	0.104060	Schwarz criterion		-3.22600
Log likelihood	103.3221	Hannan-Quinn criter.		-3.31187
Durbin-Watson stat	2.145852			

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يستدل من نتائج الجدول (6) ، والشكل(5) ان نموذج ARDL الملائم هو (2,0) لقياس العلاقة بين الموجودات المصرفية والناتج المحلي الإجمالي، ومن نتائج الانموذج ان المتغير المستقل قد فسر التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع بقدر (99%) وان (1%) ترجع الى تأثيرات خارجية تقع خارج النموذج .

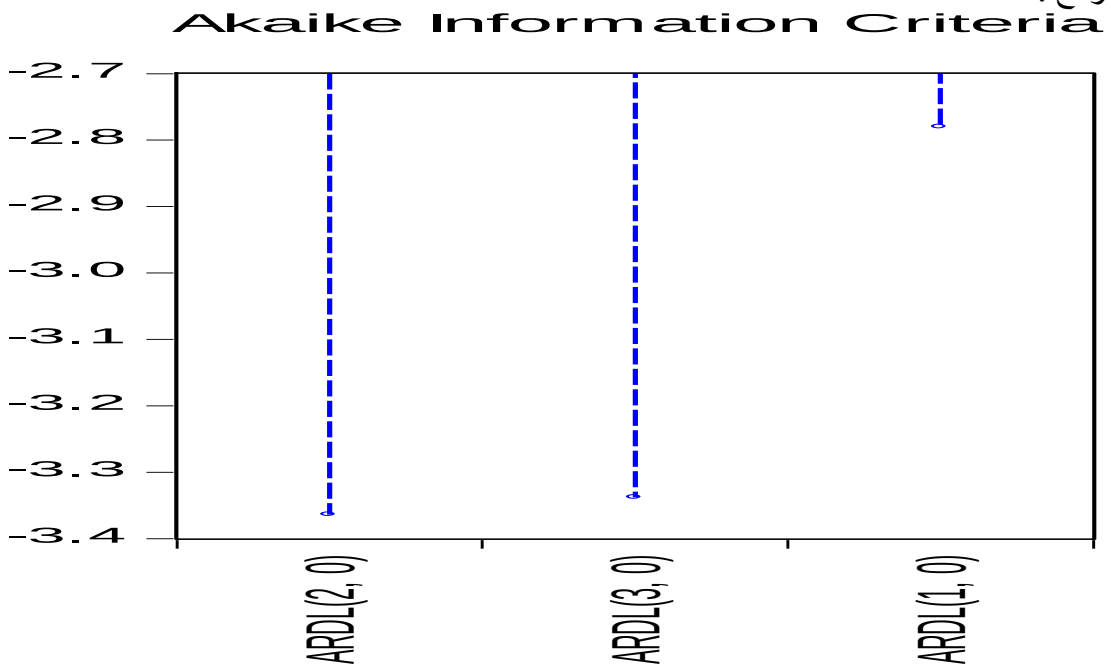

الشكل (5) نتائج اختبار AIC لتحديد افضل نموذج

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

2-2-2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر الجدول (7) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والموجودات المصرفية في العراق

الجدول (7)العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والموجودات المصرفية في العراق.

Test Statistic	Value	K
F-statistic	21.67670	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يلاحظ نتائج اختبارات الحدود بين الناتج المحلي الإجمالي والموجودات المصرفية وجود تكامل مشترك لان قيمة F المحسوبة اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (1%)

2-2-3 : نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل:

يظهر الجدول (8) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والموجودات المصرفية في العراق وكما يلي:

الجدول (8)نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل

`Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_AS(-1))	0.566264	0.083154	6.809821	0.0000
D(LOG_GDP)	0.065325	0.018997	3.438625	0.0011
CointEq(-1)	-0.061374	0.013367	-4.591608	0.0000
Cointeq = LOG_AS - (1.0644*LOG_GDP -1.6383)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_GDP	1.064373	0.226368	4.701960	0.0000
C	-1.638326	4.311522	-0.379988	0.7054

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يلاحظ من الجدول(8) نستنتج الاتي :

تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه الناتج المحلي الإجمالي الى الموجودات المصرفية في العراق خلال المدة (2005-2020) ، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%) ، اذ تشير المعلمة العودة الى التوزان خلال (0.06-) من الزمن .

2- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير طردي قوي ومعنوي عند مستوى اقل من (1%) بين الناتج المحلي الجمالي والموجودات المصرفية اي ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتي هي نتيجة ارتفاع الايرادات من النفط الخام ادت الى زيادة الموجودات المصرفية في العراق خلال مدة الدراسة في العراق .

2-2-4:نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يظهر الجدول (9) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس بين الموجودات المصرفية و الناتج المحلي الاجمالي في العراق وكمايلي.

الجدول (9) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين الناتج المحلي الاجمالي والموجودات المصرفية في الاقتصاد العراقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.273613	Prob. F(2,53)	0.2882
Obs*R-squared	2.705561	Prob. Chi-Square(2)	0.2585
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.096711	Prob. F(1,54)	0.7570
Obs*R-squared	0.100114	Prob. Chi-Square(1)	0.7517

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

كما يظهر من الجدول (9) ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين.

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1. **الاستنتاجات:**

1- وجود علاقة توازنية طويليه الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي والموجودات المصرفية في العراق خلال مدة الدراسة (2005_2020).

2- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير طردي قوي بين حجم ألناتج المحلي الإجمالي والموجودات المصرفية اي ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي ادت الى ارتفاع حجم الموجودات المصرفية في العراق خلال مدة الدراسة في العراق (2005-2020).

3- ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وهذا هو اختلال كبير جدا في هيكل الاقتصاد العراقي الذي يعتمد وبنسبة(85%)على الايرادات النفطية لذلك يلاح ان الاقتصاد العراقي يمتاز بأنه اقتصاد احادي الجانب كونه يعتمد وبصورة شبه كلية على الايرادات النفطية في تمويل نفقاته العامة .

التوصيات :

1- الاستفادة من ارتفاع حجم الموجودات المصرفية في منح القروض وتشغيل المشاريع التي من شأنه الدفع بالدورة الاقتصادية في داخل البلد و التي تعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنوع مساهمة القطاعات في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي بدلا" من الاعتماد على الاعتماد على مورد واحد .

2- العمل على تشجيع الافراد في الاستفادة من القروض الممنوح من قبل القطاع المصرفي من خلال التسهيلات المصرفية التي يقدمها البنوك التجارية.

3- ضرورة العمل على تنمية القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي من اجل جعل الاقتصاد العراقي اكثر مرونة لمواجهة الروف والعوامل الخارجية للحدة من الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بهدف تقليل الاعتماد الايرادات النفطية

المصادر:

1. ابدجمان، مايكل، (2009)، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض.
2. الحسناوي ، كريم مهدي ،(2007) ،مبادئ علم الاقتصاد، بغداد، المكتبة القانونية .
3. الزبيدي، حمزة محمود (2004)، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.
4. ساموسلسون ونوردهاوس ،(2006)، علم الاقتصاد ،مكتبة لبنان، الطبعة العربية ،بيروت.
5. سعيد، سوسن احمد، (2009) ،امكانية الاختيار الامثل لطريقة تقييم الموجودات الثابتة للشركة العامة للمشروبات الغازية للمنطقة الشمالية ، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 65 .
6. السويدي ، سيف سعد (2002)، النقود والبنوك ، الطبعة الثالثة ،جامعة قطر.
7. الشماع، خليل محمد حسن ،(1990) ، مقررات لجنة بازل حول كفاية راس المال الملاءة المصرفية واثرها على المصارف العربية ، بيروت.
8. عمر، فوزية غالب، يعقوب، اسماء أيوب، (2014)، استخدام البرمجة الديناميكية في اتخاذ قرارات الاستبدال الاقتصادي للأصول الثابتة في الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية–البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 9 ،عدد 61.
9. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة.
10. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية السنوية للمدة (2005–2020).
11. وليد عيدي عبد النبي ،(2016)، السيولة المصرفية وسبل الاستفادة منها في تطوير واستقرار القطاع المصرفي وحماية ودائع الجمهور " ، المصرف المركزي العراقي.